

السياسة الأمريكية تجاه الصحراء المغربية(*)

أخصاص خليد

أستاذ مدرس بكلية الحقوق في سلا - المغرب.

ترتبط الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب بروابط تاريخية وسياسية منذ القدم، بحيث تعترف له بجميل كونه أول دولة اعترفت بها دولياً^(١). فضلاً عن أنها ترى أن للموقع الاستراتيجي الذي يتمتع به المغرب، وللاعتدال السياسي والاقتصادي الذي يمثل في الوطن العربي أهمية قصوى.

كما أن دعم المغرب لعملية السلام في الشرق الأوسط، والعائق الذي يشكله أمام التنظيمات الإسلامية المتطرفة جعلها تعطيه الوزن السياسي والدولي الذي يستحقه. وعلى الرغم من العلاقات السياسية الجيدة بين البلدين، فإن هذه العلاقات لم تخل من بعض المواجهات خصوصاً أمام المواقف المتباينة للسياسة الأمريكية إزاء الصحراء المغربية.

وبعد استرجاع المغرب لأقاليمه الجنوبية من الاستعمار الإسباني بموجب معاهدة مدريد سنة ١٩٧٥، تحولت القضية بعد ذلك إلى الأمم المتحدة بعد استشارة محكمة العدل الدولية، التي أكدت مقومات السيادة المغربية على أقاليمه الجنوبية، والتي توجت بمسيرة

(*) الجدير بالإشارة أنه عندما كان المستعمر الإسباني يحتل الأقاليم الجنوبية للمغرب (أقاليم الساقية الحمراء ووادي الذهب) كان يستعمل مصطلح «الصحراء الإسبانية»، وبعد استرجاع المغرب لأقاليمه الجنوبية في إطار تصفية الاستعمار الإسباني، أصبح المصطلح الصحراء المغربية؛ إلا أن البعض يود استعمال مصطلح «الصحراء الغربية»، وهذا تقصير من جانبه، مع العلم أن تلك الأقاليم مغربية بموجب الاتفاقيات الدولية الموقعة بين المملكة الشريفة والدول الأوروبية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر قبل الاحتلال الإسباني من جهة؛ وبين فرنسا وإسبانيا قبل «الحماية» الفرنسية على المغرب من جهة ثانية. فهل من العدل والمنطقي قبول تغيير تسمية الصحراء المغربية إلى «الصحراء الإسبانية» في نهاية القرن التاسع عشر ورفض تسمية الصحراء المغربية في الألفية الثالثة تحت السيادة المغربية؟

(١) في هذا الإطار توجد أقدم وثيقة مغربية - أمريكية تتضمن هذا الاعتراف وتبادل المساعدات بين الدولتين، ويرجع تاريخها إلى ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٧٧٧، أي بعد مرور سنة وعدة أشهر على قيام دولة الولايات المتحدة الأمريكية. والنسخة المصورة من هذه الوثيقة محفوظة في مديرية الوثائق الملكية في الرباط.

خضراء^(٢). إلا أن المشكلة ستنفجر عند إعلان «الجمهورية الصحراوية» عام ١٩٧٦ بدعم من الجزائر^(٣)، ليدخل المغرب في صراع مسلح معها على أساس الصراع الايديولوجي بين الشرق والغرب. وهكذا مرت قضية الصحراء المغربية بمراحل، من لجوء المغرب إلى سياسة التفاوض والحوار مع المستعمر الإسباني إلى إشراف الأمم المتحدة على تسوية هذه القضية الوطنية.

أما في ما يخص السياسة الأمريكية بشأن قضية الصحراء المغربية، فلم تكن حاسمة، نظراً إلى تعدد الرؤى حول هذا الموضوع، مما جعلها تؤيد جانباً فيه وتعارض الجانب الآخر، وذلك مراعاة للعلاقات الاقتصادية مع الجزائر، ومصالحها الاستراتيجية الخاصة مع المغرب. فكانت سياسة متأرجحة بين التأييد البطيء والجزئي والتأييد الخافت ثم الحياد. كيف إذاً كانت السياسة الأمريكية تجاه الصحراء المغربية؟ أي ما هي السياسات الأمريكية التي اتبعت طوال العقود الثلاثة الأخيرة تجاه هذه القضية الوطنية؟ للإجابة عن ذلك سنتناول في هذه الدراسة السياسات الأمريكية تجاه قضية الصحراء المغربية: من سياسة كارتر المروحة بين اللامبالاة والتدخل (أولاً)؛ إلى سياسة ريغان بين التقارب والتوتر (ثانياً)؛ وسياسة بوش المتسمة بالهدوء (ثالثاً)؛ ثم سياسة كلينتون القائمة على الغموض والتردد (رابعاً)؛ وأخيراً سياسة بوش «الابن» المرتكزة على التدخل والحياد (خامساً).

أولاً: سياسة كارتر بين اللامبالاة والتدخل

دأبت سياسة كارتر على نهج موقف محايد تجاه قضية الصحراء المغربية، وذلك لسببين: الأول هو الحفاظ على علاقاتها مع الجزائر، التي تزود الولايات المتحدة الأمريكية بـ ٧ في المئة من واردات البترول^(٤)، والتي أدت دوراً دبلوماسياً مميزاً في إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين في إيران سنة ١٩٧٩. أما السبب الثاني، فقد ارتبط بالاهتمام الأمريكي الخاص بقضايا حقوق الإنسان^(٥) كخطة جديدة في السياسة الأمريكية في عهد الرئيس

(٢) الجدير بالإشارة أنه بمجرد تأكيد محكمة العدل الدولية بوجود روابط قانونية بين المملكة وصحرائها، وتنظيم مسيرة خضراء لتحرير الصحراء المغربية من المستعمر الإسباني، أيدت الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، الطابع السلمي للقرار المغربي في تنظيم هذه المسيرة، وقد تجسد ذلك بوضوح في القرار رقم ٢٧٧ الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥.

(٣) وقد أكد في الإطار الباحث الأمريكي جيروم واينر أن للجزائر مصلحة اقتصادية، إذ تريد منفذاً على المحيط الأطلسي لنقل معادن الخام من جيبالات، لأن نقلها من شمال البحر الأبيض المتوسط سيكلفها كثيراً، علاوة على طمع الجزائر في قيادة العالم الثالث. في هذا الإطار، انظر: عبد الهادي التازي، في: **البحث العلمي** (جامعة محمد الخامس، الرباط)، السنة ١٦، العدد ٣١ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠)، ص ١٥٦.

(٤) Abdellatif Nacif, «A Statistical Analysis on the Impact of Moroccan Moderate Foreign Policy on U.S Military Aid to Morocco», p. 18.

(٥) Azzedine Layachi, *The United States and North Africa: A Cognitive Approach to Foreign Policy* (New York; London: Praeger, 1990), p. 25.

كارتر. ولهذه الأسباب، امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديم أية مساعدة عسكرية للمغرب^(٦)، لأنها اعترفت بمراقبة الإدارة المغربية على الصحراء من دون السيادة عليها.

وأثار موقف اللامبالاة هذا تجاه المغرب جدلاً داخل أوساط إدارة كارتر، في الوقت الذي كانت تتلقى فيه الجزائر أسلحة هامة من الاتحاد السوفياتي سابقاً، مما جعل التوازن العسكري في المنطقة يميل إلى مصلحتها^(٧). وأمام هذا التباين في سلوكات القوى العظمى إزاء أطراف النزاع في المنطقة، قام الملك الحسن الثاني بزيارة رسمية للولايات المتحدة الأمريكية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨، تكللت بنتائج هامة أفضت إلى تغيير جذري في السياسة الخارجية الكارتيرية في أواخر سنة ١٩٧٩، بصورة خاصة، بعدما قررت واشنطن عقد اتفاق شامل مع الرباط في ما يخص العتاد العسكري، بعد مصادقة الكونغرس الأمريكي بقوله: «إن تشجيع المجهودات لجلوس الأطراف المعنية على مائدة المفاوضات، يجب أن تصاحبها مجهوداتنا لتقوية المغرب عسكرياً»^(٨).

وعلى ضوء هذا الاتفاق انتقلت العلاقات العسكرية المغربية الأمريكية إلى مستوى العلاقات الجيدة، على الرغم من انتقادات بعض أعضاء الكونغرس، خاصة النائب ستيفان سولارس؛ في حين تولى حملة الحكومة مساعد كاتب الدولة هارولد ساند ريس الذي أكد أن مساعدة المغرب عسكرياً ستعطي حلاً لتفوضية تستجيب لرغبات السكان الصحراويين الذين يجنحون للأمن والاستقرار^(٩). وبقيت المساعدات العسكرية في واقع الأمر محدودة جداً بحيث لم تتجاوز ٤٥ مليون دولار كضمانات قروض، و ٣، ١ مليون دولار كمساعدات تقنية وتكوينية سنتي ١٩٧٩ و ١٩٨٠^(١٠) مقابل المساعدات الهامة التي تلقتها إسرائيل من الولايات المتحدة الأمريكية.

(٦) انظر في هذا الإطار التقرير الذي أعده الوفد الأمريكي لمجلس النواب حول السياسة الأمريكية تجاه الصحراء المغربية: لقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنوات ١٩٧٧ - ١٩٧٩ على تأخير الطلبات المغربية من السلاح (بقيمة ١٠٠ مليون دولار) بدعوى أنه سيستخدم في الصحراء. للمزيد من التفاصيل، انظر: O. Vergniet, «La Question du Sahara occidental: Autodétermination et enjeux référendaires», dans: *L'Annuaire d'Afrique du Nord*, collection; vol. 28 (Paris: Centre de recherche et d'études sur les sociétés méditerranéennes, 1984), pp. 683-684.

(٧) بطرس بطرس غالي، نبیه الأصفهانى وأحمد يوسف القرعى، «حرب الصحراء في المغرب العربي: ملف وثائقي»، *السياسة الدولية*، العدد ٤٤ (نيسان/أبريل ١٩٧٦)، ص ٢٢٣. للمزيد من التوضيح، انظر: الجدول رقم (١).

(٨) انظر الندوة الصحافية التي عقدها الملك الحسن الثاني مع نادي الصحافة الأمريكية في واشنطن بتاريخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨، والمنشورة في كتيب أعدته وزارة الإعلام عن الرحلة الملكية إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

(٩) Claudia Wright, «Journey to Marrakesh: US-Moroccan Security Relations», *International Security*, (٩) vol. 7, no. 4 (Spring 1983), p. 169.

(١٠) Tony Hodges, «La Stratégie américaine et le conflit du Sahara occidental: Pourquoi M. Carter a choisi le Maroc», *Le Monde diplomatique* (janvier 1980), pp. 12-13.

الجدول رقم (١) القدرة العسكرية لبعض دول المغرب العربي

الدول	قوات مسلحة	دبابات متوسطة	مدفعية	طائرات مقاتلة	سفن حربية
الجزائر	٦٣ ألفاً	٤٠٠	٣٣٠	١٨٦	٢٦
ليبيا	٣٢ ألفاً	٣٣٠	١٥٠	٩٢	٥
المغرب	٦١ ألفاً	١٩٥	٣٢٥	٦٠	—
موريتانيا	٢٠٠٠	—	—	—	—

Financial Times, 17/2/1976.

المصدر:

ويبدو أن تلبية طلب المغرب جاء نتيجة اعتبارين: أولهما أن المغرب كان أمام مواجهة حقيقية إزاء خصومه، وإزاء أمنه الداخلي، وبالتالي أمن الولايات المتحدة الأمريكية^(١١). ثانيهما هو إرادة واشنطن في برهنة عدم تخليها عن حلفائها^(١٢)، خصوصاً أن الحاجة المغربية تزامنت وفترة الثورة الإيرانية التي خسرت فيها واشنطن أهم حليف في منطقة الخليج، وهذا ما عبر عنه العميد روبين كناية بقوله:

«إن الولايات المتحدة الأمريكية يحدوها خوف كبير بأن أشياء ستذهب منها، كما حدث لها مع شاه إيران، إذا لم تقدم على تلبية المطالب الملحة للمغرب الحليف الاستراتيجي والسياسي في العالم العربي والإسلامي»^(١٣)، مع العلم أن المغرب عمل كثيراً من أجل تحقيق أدوار أمريكية في القارة الأفريقية (عملية شابا في زائير سابقاً)؛ وفي الشرق الأوسط.

إذاً كانت سياسة كارتر تهدف من الإمدادات العسكرية إلى تحقيق سلطة سياسية تجعل المغرب يتفاوض وهو في موقف قوة، وليس اعترافاً بالسيادة المغربية على صحرائه^(١٤) فهذه السياسة لم تعبر عن مستوى القرنين من العلاقات السياسية والدبلوماسية بين البلدين. ومع مجيء الرئيس الأمريكي ريغان إلى السلطة، غير مجرى السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المغرب.

(١١) وفي هذا الإطار أعلن كارتر عند اتخاذ قرار بيع الأسلحة أن الحفاظ على مصالح وأهداف الولايات المتحدة الأمريكية، يقتضي تبني سياسة جديدة مع أطراف النزاع، وذلك بإمداد المغرب بما يحتاجه من مساعدات عسكرية.

(١٢) Jerome B. Bookin-Weiner and Mohamed El Mansour, eds., *The Atlantic Connection: 200 Years of Moroccan-American Relations, 1786-1986* ([Rabat?]: Edino, [1990]), p. 200.

(١٣) Nacif, «A Statistical Analysis on the Impact of Moroccan Moderate Foreign Policy on U.S Military Aid to Morocco», p. 39.

New York Times, 25/10/1979, p. 19.

(١٤)

ثانياً: سياسة ريغان بين التقارب والتوتر

تغيرت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم بعد مجيء الرئيس ريغان في أوائل سنة ١٩٨١، وذلك نتيجة الإحباط الذي أصاب هذه السياسة طوال فترات الستينيات والسبعينيات. وقد تبلور التقارب المغربي - الأمريكي من خلال قيام ملك المغرب بزيارتين إلى الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٨٢: الأولى في أيار/مايو بغرض استكمال المفاوضات المتعلقة بالاتفاقية الثنائية الجديدة بين البلدين في المجال التربوي والثقافي^(١٥). والثانية في تشرين الأول/أكتوبر قاد فيها جلالته الوفد المغربي للتفاوض حول مشروع السلام المتعلق بالنزاع العربي الإسرائيلي^(١٦)، وإلى جانب ذلك، قام جلالته بزيارة أخرى لنيويورك في أيلول/سبتمبر ١٩٨٣، حيث ألقى خطاباً هاماً أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها ٣٨، إذ عالج صراحة موضوع الشرق الأوسط وتجديد الالتزام المغربي الرسمي بتنظيم الاستفتاء في الصحراء المغربية، مع العلم أن القبول المغربي بالاستفتاء في عام ١٩٨١ جاء بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية بعد زيارة وزير خارجية المغرب للتشاور مع نائب الرئيس الأمريكي بوش^(١٧).

ولتفعيل العلاقات المغربية - الأمريكية، صرح مساعد كاتب الدولة في شؤون آسيا والشرق الأوسط موريس درابر خلال مرور شهرين فقط على تولي الرئيس ريغان الحكم بأن «الإدارة الجديدة تشعر بقوة بأن الأصدقاء القدامى كالمغرب يستوجبون دعماً واعتباراً خاصاً»^(١٨).

وتحقق هذا الهدف، عندما تقدمت إدارة ريغان من الكونغرس بالتماس في أواخر سنة ١٩٨١، تروج فيه مضاعفة المساعدات العسكرية للمغرب، وقد اعتبر هذا المسعى بمثابة فتيل جديد بعودة النزاع المسلح في الصحراء إلى مركز الواجهة بعد مجيء الجمهوريين إلى البيت الأبيض. وقد استطاع ريغان تجاوز انتقادات الكونغرس بإبرام صفقة عسكرية مع المغرب. ويأتي هذا التوجه الأمريكي الجديد في سياق التفوق النسبي لما يسمى البوليساريو الذي تزود بصواريخ سام الروسية؛ مما حتم على المغرب التوجه إلى السوق الأمريكية لطلب الدعم العسكري، وهو الطلب الذي تبلور بتبادل الزيارات بين مسؤولي البلدين بعدما زار مسؤولون

(١٥) الجدير بالإشارة أن هذه الزيارة (٢٧ أيار/مايو ١٩٨٢) جاءت بعد المصادقة على الاتفاقية المبرمة بتاريخ ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٢ في مراكش، والتي تتعلق بإنشاء اللجنة المغربية الأمريكية للتبادل التربوي والثقافي.

(١٦) الجدير بالذكر أن هذه الزيارة الملكية جاءت عقب عقد مؤتمر فاس سنة ١٩٨٢، وذلك على رأس لجنة المتابعة المكونة من رؤساء الدول، لإبلاغ واشنطن فحوى مشروع مؤتمر القمة العربي في فاس.

(١٧) انظر: شؤون مغربية، العدد ٧ (أيار/مايو ١٩٩٦)، ص ٥، و: *L'Annuaire d'Afrique du Nord*, collection, vol. 21 (Paris: Centre de recherche et d'études sur les sociétés méditerranéennes, 1982), p. 345.

(١٨) Bookin-Weiner and El Mansour, eds., *The Atlantic Connection: 200 Years of Moroccan-American Relations, 1786-1986*, p. 202.

أمريكيون كبار^(١٩) الرباط في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١ إلى ١٩٨٢ لتحديد حاجات المغرب من المساعدات العسكرية والمالية. ولم يقتصر الأمر على هذه المساعدات، بل أدركت إدارة ريفان مكانة المغرب في المنطقة على أن يشمل الدعم التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري؛ ومن هنا امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية عن عقد أي لقاء مع ما يسمى البوليساريو إيماناً منها بأن هذا الأخير لا تتوفر فيه كل شروط وصفات «الحركة الوطنية» طالما يضم مرتزقة ومأجورين، ومن ثم عدم ارتقاؤها إلى مستوى تمثيل الشعب الصحراوي^(٢٠).

وبمجرد إبرام المغرب لاتفاقية الاتحاد العربي الأفريقي مع ليبيا سنة ١٩٨٤، دخلت العلاقات المغربية - الأمريكية مرحلة التوتر والأزمة، فانخفضت بذلك المساعدات العسكرية الأمريكية بحجة أن الولايات المتحدة كانت تخشى أن تقوم ليبيا باستخدام الاتحاد لتسريب عملاء إلى المغرب لتهديد المصالح الأمريكية. وأمام هذا الوضع، توجه وزير خارجية المغرب في أوائل سنة ١٩٨٥ إلى الولايات المتحدة الأمريكية، التي أكدت ثققتها بالعامل المغربي بما يفوق ثققتها بقيادة ليبيا، وتونس، والجزائر^(٢١).

ومع أواخر ولاية ريفان الثانية، أصبحت السياسة الأمريكية تجاه الصحراء المغربية تنحو إلى الحل السلمي للنزاع، وهذا ما أكدته المختص الأمريكي في الشؤون الأفريقية آنذاك في إدارة ريفان، وهو تشستر كروكر، الذي قال: «إننا نعتقد أن لا أحد يمكنه الفوز في هذا النزاع بطرق عسكرية بدليل أن الحرب دامت ١٣ سنة؛ فمن الأحسن الحل التفاوضي لجلب السلام، فنحن ندعم بشدة مجهودات الأمين العام للأمم المتحدة دكويلار، ومنظمة الوحدة الأفريقية لتنظيم الاستفتاء في الصحراء المغربية. ونحن متفائلون بالقبول المبدئي للطرفين للاقتراحات الأممية في غشت [آب/أغسطس] ١٩٨٨، وهو الشهر الذي صوتت فيه الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن لصالح تعيين مبعوث خاص في الصحراء المغربية، ونتمنى أن تعمل الأطراف في نوع من الاعتدال والحوار والدبلوماسية للحد من هذا النزاع»^(٢٢).

ولعل المخطط الأممي للتسوية تزامن مع روح الوفاق الجديدة مع دول المغرب العربي، علاوة على مناخ الوفاق الدولي الجديد بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقاً. إذ عملت إدارة ريفان على تعزيز التعاون السياسي والعسكري والاقتصادي مع المغرب كنقطة ارتكاز للمصالح الأمريكية في منطقة المغرب العربي، مع العمل على دعم

(١٩) في هذا الإطار توجه كاتب الدولة الأمريكي ألكسندر هينغ إلى المغرب في شباط/فبراير ١٩٨٢، بموجب ذلك اتفق مع نظرائه في المغرب على إحداث لجنة عسكرية مشتركة بهدف التعاون في القضايا التي تهم الدفاع المشترك. انظر: *L'Annuaire d'Afrique du Nord* (1982), p. 351.

(٢٠) Wright, «Journey to Marrakesh: US-Moroccan Security Relations», p. 170.

(٢١) جهاد عودة، «السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي»، *السياسة الدولية*، السنة ٢٥، العدد ٩٧ (تموز/يوليو ١٩٨٩)، ص ١٣٩.

(٢٢) Siradiou Diallo, «Chester croker entre l'Afrique et nous des rapports adultes», *Jeune afrique* (décembre 1988), p. 15.

تسوية سلمية للنزاع حول الصحراء المغربية على مستوى الأمم المتحدة.

ثالثاً: سياسة بوش، مرحلة الهدوء

تميزت سياسة بوش بالهدوء تجاه الصحراء المغربية بسبب بروز أحداث وتطورات جهوية ودولية غيرت مجرى الاهتمام الأمريكي بخصوص القضية، وقللت من تفاعلاتها، وجعلتها في دائرة حدودها الإقليمية.

فعلى الصعيد الجهوي، برز وعي لدى المسؤولين بضرورة استجماع الصف المغربي في أفق مواجهة التحديات الجديدة وتحضير المنطقة لتدخل بشكل إيجابي إلى القرن الحادي والعشرين؛ وقد تبلور هذا التوجه عبر قمة زلادة في الجزائر التي فتحت الطريق أمام قمة مراكش التي من خلالها تم توقيع معاهدة اتحاد المغرب العربي بين المغرب، والجزائر، وتونس، وليبيا، وموريتانيا، بتاريخ ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٩^(٢٣) وهكذا عادت العلاقات المغربية - الجزائرية إلى دفئها الطبيعي، مستبعدة بذلك أي توتر جديد. أما على المستوى الدولي، نجد انهيار الاتحاد السوفياتي^(٢٤) وبروز أزمة جديدة بين العراق والكويت في آب/أغسطس ١٩٩٠، مما قلب معه موازين القوى في المنطقة لمصلحة الأمريكيين.

وبناء على ذلك، كان لهذه العوامل الجهوية والدولية دور في استقرار الوضع في الصحراء المغربية مع إمكانية تسوية القضية تدريجياً بين الحكومتين المغربية والجزائرية. وهذا ما سعت إليه الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة إنهاء هذا النزاع عن طريق تنظيم الاستفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة. ومع أن الأمريكيين دعموا المغرب عسكرياً، فقد نجحوا في عدم جعل القضية عقبة في وجه تطوير علاقاتهما مع الجزائر^(٢٥).

إذاً انشغلت إدارة بوش بتطورات حرب الخليج الثانية، وما تلتها من تناقضات على مستوى العلاقات العربية - العربية. وفي هذا السياق تأتي دعوة بوش العاهل المغربي إلى زيارة الولايات المتحدة الأمريكية في آب/أغسطس ١٩٩١. وقد ارتكزت المباحثات على مصدر النزاعات في منطقة الشرق الأوسط. وهكذا صرح الرئيس بوش أمام العاهل المغربي بأن «الولايات المتحدة الأمريكية تبحث انطلاقة من مبدأ الأرض مقابل السلام، عن ضمان أمن حقيقي وسلام فعلي لكافة دول الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل، مع الاعتراف بالحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني»^(٢٦). لكن الحديث عن مشكلة الشرق

(٢٣) الحسان بوقنطار، السياسة العربية للمملكة المغربية، بحوث استراتيجية؛ ٤ (باريس: مركز الدراسات العربي - الأوروبي، ١٩٩٧)، ص ١٣١.

(٢٤) Paul Marie de la Gorce, «La Fin du pouvoir communiste en URSS, sous l'œil de Washington», *Le Monde diplomatique* (septembre 1991), p. 14.

(٢٥) عودة، «السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي»، ص ١٤٠.

(٢٦) الصحراء المغربية، ١٣/٢/١٩٩٥.

الأوسط لم يصرف اهتمام القائدين في الحديث عما يتعلق بالعلاقات الثنائية وخاصة في ما يتصل بقضية الصحراء التي تظل أهم القضايا في كل أحداث المسؤولين المغربية في لقاءاتهم مع الفاعلين الدوليين، سواء داخل الوطن أو خارجه.

ويبقى الدور الأمريكي مهماً في قضية الصحراء المغربية رغم تقلص المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية للمغرب في نهاية الحرب الباردة، بدخول القضية الوطنية ضمن التسوية الأممية. ومع ذلك يحتل المغرب مكانة حليف استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية^(٢٧)، نظراً إلى عدة أسباب، منها دعمه لحرب الخليج الثانية سنة ١٩٩١ بإرسال ٢٠٠٠ جندي مغربي؛ ثم دوره في احتواء التطرف الديني مقابل عدم استقرار الجزائر (١٩٩١)؛ وأخيراً تسريع الإصلاحات الاقتصادية وتحرير السوق.

رابعاً: سياسة كلينتون بين الغموض والت تردد أو بين المد والجزر

طغى مخطط التسوية الأممية لتنظيم الاستفتاء في الصحراء المغربية على أحداث المسؤولين الأمريكيين، الذين كثفوا من نشاطاتهم وزياراتهم للمنطقة، بحيث شملت على وجه الخصوص الرباط والجزائر، في إثر بروز عقبات أساسية أمام تنفيذ المخطط الأممي تتمثل في الاختلاف حول ثلاثة أمور جوهرية: مسألة التفاوض المباشر، ومسألة معايير تحديد هوية المشاركين في الاستفتاء طبقاً لمقتضيات خطة الأمين العام^(٢٨)، ومسألة تعيين شيوخ القبائل عن كل جانب في لجنة تحديد الهوية.

لقد بدأت عملية تحديد الهوية في تموز/يوليو ١٩٩٤، وتم تعليقها ابتداء من كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بسبب وقف البوليساريو مشاركته في هذه العملية بدعوى رفضه للقوائم التي قدمتها المملكة المغربية، وهو ما أدى في أيار/مايو ١٩٩٦ إلى سحب جزء من بعثة الأمم المتحدة «المينورسو» نتيجة التعثر والبطء الذي طاول عمليات تحديد الهوية، وزيادة التكلفة الباهظة للبعثات الزرق، مما دفع بالرئيس كلينتون إلى تقليص الاعتمادات المخصصة للمينورسو، والتي كانت تبلغ نفقاتها نحو مليون دولار يومياً تسدد الخزينة الأمريكية قسماً مهماً منها^(٢٩).

واعتبر هذا التوجه الأمريكي تقليصاً لخطوات الاستفتاء، وهذا انعكس سياسياً على

(٢٧) Yahia H. Zoubir, «La Politique étrangère américaine au Maghreb: Constances et adaptations», *Middle East Review of International Affairs* [MERIA] (French Edition), vol. 1, no. 1 (July 2006),

< <http://www.meria.idc.ac.il> > .

(٢٨) انظر القرار رقم ٩٠٧ بتاريخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤ الذي وافق فيه مجلس الأمن على اقتراح الأمين العام بقيام لجنة تحديد الهوية بالشروع في تحديد هوية النخبين المحتملين وتسجيلهم في القوائم.

(٢٩) الشرق الأوسط، ١٢/٨/١٩٩٥.

العلاقات مع المغرب - في ما يخص قضية صحرائه، خاصة عندما صرح مساعد كاتب الدولة الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط عقب زيارته للرباط في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بـ «أن الاستفتاء يجب أن ينظم بمشاركة الطرفين حتى تكون له شرعية». فهذا التصريح عبر عن موقف أمريكي يطبعه الغموض لأنه يضع المملكة المغربية والبوليساريو في كفة واحدة^(٢٠)، فدعوة الولايات المتحدة الأمريكية إلى المفاوضات المباشرة بين الطرفين لا تعني في الواقع سوى الاهتمام بمصالحها البحتة من دون مراعاة المقاييس التاريخية أو القرارات الأممية^(٢١).

إذاً فشلت التسوية السياسية لقضية الصحراء المغربية في إطار الأمم المتحدة بناء على مقاييس الأمين العام ديكيولار، الذي لم يفلح في إيجاد الحل السياسي للقضية الوطنية^(٢٢) ثم بعد ذلك تعذر على الأمين العام بطرس غالي (١٩٩٢ - ١٩٩٦) تطبيق المخطط الأممي للتسوية؛ مما دفع بمندوبة الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن مادلين أولبرايت إلى التأكيد عقب المصادقة على قرار مجلس الأمن الخاص بتعليق عملية تحديد الهوية بـ «أن المغرب والبوليساريو يتقاسمان مسؤولية المأزق الذي وصل إليه المخطط الأممي»^(٢٣). وأمام هذا الغموض والتردد في السياسة الأمريكية تجاه الصحراء المغربية، تحولت القضية الوطنية سنة ١٩٩٧ من مسطرة المخطط الأممي إلى مسطرة يطغى عليها التوجه الأمريكي من خلال تعيين جيمس بيكر وسيطاً أممياً ومبعوثاً خاصاً للأمين العام كوفي أنان لتحريك القضية. وقد تبلور ذلك من خلال تصريح الناطق الرسمي باسم الخارجية الأمريكية نيكولاس بورنس في ١٨ آذار/مارس ١٩٩٧ بشأن تقديم الدعم الرسمي الأمريكي لمهمة بيكر^(٢٤).

وهكذا أصبحت الدبلوماسية الأمريكية تتحرك عن طريق الوسيط الأممي الذي أكد

(٢٠) مطالبة بتوضيح موقفها إزاء قضيتنا الوطنية، انظر: **الاتحاد الاشتراكي** (الدار البيضاء)، ١٤/١٢/١٩٩٥، ص ١.

(٢١) الجدير بالإشارة أن هذا الموقف ليس بجديد على المملكة المغربية، حيث سبق للولايات المتحدة الأمريكية أن أبدت التوجهات نفسها إزاء المغرب والجزائر، فكانت تؤيد الطرفين في آن واحد، وتقدم ضمانات للجزائر في فترة التفوق المغربي (عام ١٩٧٦)؛ وتقبل بتحسين الوضع العسكري المغربي في فترة الهجوم العسكري للبوليساريو والجزائر (عام ١٩٧٩). في هذا الإطار، انظر: علي الشامي، **الصحراء الغربية: عقدة التجزئة في المغرب العربي** (بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠)، ص ٣٣٥.

(٢٢) الجدير بالإشارة أن الأمين العام ديكيولار امتدت ولايته على رأس الأمم المتحدة من سنة ١٩٨٢ إلى سنة ١٩٩١؛ وفي عهده دخلت القضية الوطنية مرحلة جديدة في إطار التسوية الأممية. للمزيد من التفاصيل، انظر: أحمد مهابة، «مشكلة الصحراء وبداية مرحلة جديدة»، **السياسة الدولية**، العدد ١٠٩ (تموز/يوليو ١٩٩٢)، ص ١٢١.

(٢٣) أحمد مهابة، «مشكلة الصحراء الغربية والطريق المسدود»، **السياسة الدولية**، السنة ٣٢، العدد ١٢٦ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦)، ص ١٤٥.

(٢٤) انظر: **الاتحاد الاشتراكي**، ٢٠/١٢/١٩٩٧، ص ٤.

أنه سيتعامل مع الملف بروح الحسم، وهذا ما صرح به لقناة سي. أن. أن. قبيل جولته في المنطقة: «لن أظل طيلة الوقت أنتظر أن تجري الأطراف المتنازعة محادثات وتنتشر، ثم تستأنف النقاش من جديد لأعرف هل هي مهمة أم لا بالتوصل إلى حل»^(٣٥) محدداً في هذا الإطار جدولاً زمنياً يرمي إلى التوصل إلى اتفاق شامل، أي قبل نهاية الرئاسة الأمريكية لمجلس الأمن في الأمم المتحدة.

فإذا كان الخلاف الحاد حول من يحق لهم التسجيل في اللوائح، وبالتالي المشاركة في الاستفتاء والتصويت، قد تم تجاوزه بالمباحثات التي تمت تحت إشراف بيكر المبعوث الأممي للمنطقة، والتي أدت جولتها الرابعة في هيوستن^(٣٦) إلى وضع تصريح نص على امتثال الطرفين للالتزاماتهما في ما يتعلق بعملية تحديد الهوية وإعادة اللاجئين والسجناء والمحتجزين وإبقاء القوات الخاصة محصورة، والامتثال لمدونة قواعد السلوك الخاصة بحملة الاستفتاء التي تم وضعها في هيوستن^(٣٧).

وبالفعل قبلت الأطراف المعنية بأن تكون للمينورسو السلطة الأساسية لقيادة ومراقبة عملية الاستفتاء، وفي هذا الإطار طلب جيمس بيكر من جهة مجلس الأمن زيادة عدد عناصر القبعات الزرق في الصحراء المغربية لتصل إلى ٢٥٠٠ عنصر تقريباً؛ ومن جهة ثانية طلب من الكونغرس الأمريكي الدعم المالي لتمويل هذه العملية^(٣٨). ولقد أثنت الولايات المتحدة على العمل الذي حققته بعثة المينورسو في إطار تسيير عملية تحديد الهوية؛ وذلك من خلال سفيرتها في الأمم المتحدة نانسي سودربانغ التي أعربت عن عزم بلادها دعم مجهودات المنظمة الأممية لتسوية النزاع الذي طال كثيراً، وحث الأطراف المعنية على الالتزام بمباحثات هيوستن^(٣٩).

واعتباراً للتعقيدات التي أحاطت بتطبيق خطة التسوية الأممية، وخاصة ما يتعلق بتحديد الهوية، ظهرت أهمية الحل الثالث الذي يرمي إلى التوصل إلى حل سياسي للنزاع يرضي جميع الأطراف. وقد تبني مجلس الأمن مقترح التسوية السياسية^(٤٠) لقضية الصحراء المغربية، وجاءت في هذا الإطار جولة مساعد وزير الخارجية الأمريكي إدوارد

(٣٥) محمد العربي المساري، «الصحراء: المرحلة الأمريكية»، شؤون مغربية، العدد ١٤ (تموز/يوليو ١٩٩٧)، ص ٤.

(٣٦) وذلك في الفترة من ١٤ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، في هذا الإطار، انظر: الوثائق الرسمية للأمانة العامة للأمم المتحدة، الوثيقة رقم (١٩٩٧/٧٤٢).

(٣٧) انظر الوثائق الرسمية للأمم المتحدة وخاصة تقرير الأمين العام للمنظمة بشأن هذا الموضوع إلى مجلس الأمن في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

(٣٨) François Soudan, «Ce qui s'est passé à Houston,» *Jeune Afrique* (24 septembre 1997).

(٣٩) M'Hamed Hamrouch, «Conseil de sécurité approuve le nouveau représentant au Sahara et se dit satisfait de l'identification,» *Libération*, 28/1/1998.

(٤٠) وذلك في القرارين ١٢٠١ بتاريخ ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠، و١٣٠٩ بتاريخ ٢٥ تموز/يوليو ٢٠٠٠.

وكرر مع نائبه ألن كسويتز المغربية في أواسط كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ من أجل التباحث حول النزاع في الصحراء. حملت هذه الجولة في طياتها سعي الإدارة الأمريكية للضغط على الأطراف للتفاهم حول مشروع حل سياسي للنزاع. في المقابل استقبلت الإدارة الأمريكية المبادرة المغربية بشكل حذر لما تضمنته من قبول للحوار لإيجاد حل سياسي في إطار السيادة المغربية ونظام الجهوية المزمع الانخراط فيه داخل المغرب. وهذا ما برز في خطاب ألن كسويتز في مجلس استماع اللجنة الفرعية لأفريقيا في مجلس النواب الأمريكي أواسط أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠؛ وهذا ما جعل كوفي أنان في آخر تقرير له إلى مجلس الأمن بتاريخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ يتبنى رأي بيكر القاضي بأن عقد جولة جديدة للمباحثات حول حل سياسي سيكون غير ذي جدوى إذا لم تكن الحكومة المغربية، باعتبارها السلطة الإدارية على الإقليم، مؤهلة لاقتراح أو قبول تفويض ينبغي أن يكون حقيقياً وهاماً ومنسجماً مع القواعد الدولية^(٤١)، فمبادرات جيمس بيكر في هذا الاتجاه انتهت في سنة ٢٠٠١ إلى وضع ما سمي الاتفاق - الإطار الذي وافق عليه قرار مجلس الأمن في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠١. وقد رحب المغرب بالقرار في حين أعلنت الجزائر وصنيعتها البوليساريو رفضهما لمقترح الاتفاق الإطار. وهذا ما دفع الأمين العام إلى طرح أربعة خيارات أمام مجلس الأمن (تنفيذ مخطط الاستفتاء، الالتزام باتفاق الإطار، تقسيم الإقليم، سحب البعثة الأممية من الصحراء). بيد أن بيكر اقترح مخططاً جديداً حول الحل السياسي للنزاع اعتبره المغرب تراجعاً عن اتفاق الإطار، مما جعله قابلاً للرفض، لأنه ينال من السيادة المغربية. وهكذا سقط مخططا بيكر الأول والثاني مع استمرار بحث الأمم المتحدة عن حل بديل يزداد تعقيداً، لاسيما بعد استقالة جيمس بيكر وتعيين ممثل جديد للأمم المتحدة في الصحراء المغربية^(٤٢) يعتمد العرض المغربي على أطروحة الحكم الذاتي في إطار السيادة المغربية، في الوقت الذي تسعى فيه واشنطن لتجاوز خطة الاستفتاء والحل السياسي الذي قد يطول التفاوض عليه لسنوات قادمة، مقابل دفع المغرب لتبني مقترح يفضي إلى حكم ذاتي فعلي في إطار السيادة المغربية.

خامساً: سياسة بوش بين التدخل والحياد

يبدو أن استمرار الجمود في التسوية الأممية لقضية الصحراء المغربية، دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى التأكيد على ضرورة تسوية النزاع عن طريق توافق الأطراف المعنية؛ لكن ذلك لن ينجح من دون استعانة الأمريكيين بدعم شركائهم الأوروبيين^(٤٣). وتبقى

(٤١) مصطفى الخلفي، «حل وسط أمريكي للصحراء الغربية»، إسلام أون لاين، ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، < <http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/01/article8.shtml> > .

(٤٢) عبد الواحد الناصر، *التطبيقات المغربية لقانون العلاقات الدولية* (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة: الرباط: منشورات الزمن، ٢٠٠٤)، ص ٩٣ - ٩٤.

(٤٣) Remy Leveau, «USA-Europe-Maghreb nouveaux champs co-développement», *Le Banquet*, no. 16 (٤٣) (2001).

توجهات السياسة الأمريكية محط توافق تجاه الصحراء المغربية رغم الانتقال الرئاسي بين كلينتون الديمقراطي وبوش (الابن) الجمهوري.

وفي هذا الإطار استبعد الأمريكيون فرض أية تسوية على المغرب بخصوص صحرائه، وأن الأمر لا يتعلق بقضية هامشية، وإنما بمسألة مركزية للمغرب للحفاظ على وحدته الوطنية وسيادته الترابية. إنه حياد أمريكي جاء نتيجة العمل الدبلوماسي للعاهل المغربي محمد السادس خلال زيارته لواشنطن والعواصم الكبرى؛ وبسبب هذا الحياد تم استبعاد مخطط التسوية الذي حاول تقديمه المندوب الأمريكي في مجلس الأمن نفروبنوتي، والذي يتعلق بمخططي بيكر الثاني والثالث^(٤٤) فهذا الحياد الأمريكي يؤكد توفير الشروط لحل سياسي واقعي ونهائي في إطار التعاون مع الهيئات الأممية، حسب تعبير العاهل المغربي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي مقابل هذا الحياد الأمريكي، عززت إدارة بوش تعاونها الاقتصادي والعسكري، ومحاربة الإرهاب بعد الأحداث التي عرفتها الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١^(٤٥)، وقد تلقى المغرب منذ استقلاله عام ١٩٥٦ مساعدات مالية أمريكية مهمة بالمقارنة مع باقي الدول العربية باستثناء مصر^(٤٦). ففي سنة ١٩٧٥ حصل المغرب على أكثر من خمس مجموع الدعم الأمريكي لأفريقيا بمبلغ مليار دولار للدعم العسكري؛ وفي سنة ٢٠٠٢ حصل المغرب على ٧٢ في المئة من مجموع الدعم الأمريكي لثلاث دول في المغرب العربي؛ أما في سنة ٢٠٠٥، فقد بلغ الدعم نسبة ٨,٨ في المئة مقابل مبلغ ٥٨ مليون دولار، في حين بلغ الدعم العسكري ٢٠ مليون دولار لمساعدة المغرب على حماية حدوده، ومحاربة الإرهاب، والحد من الهجرة السرية.

وإلى جانب ذلك، لمسنا تغييراً حقيقياً ولمموساً للسياسة الخارجية الأمريكية في عهد إدارة بوش تجاه الصحراء المغربية، على عدة مستويات: الأول تجسد في تقديم رسالة فيها إجماع من أكثر من ١٠٤ أعضاء في الكونغرس (أعضاء مؤثرون في العديد من اللجان) على ضرورة تطبيق الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية مع احترام السيادة المغربية والوحدة الترابية، وهي رسالة وجهوها إلى وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس، مؤكدين على ضرورة استعانة الأمم المتحدة بالولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها لإيجاد تسوية سياسية لمسألة الصحراء المغربية^(٤٧). كما ضغط الأمريكيون على البوليساريو في آب/أغسطس

(٤٤) Mustapha Schimi, «Bush et le Sahara: Retour à la neutralité», <http://www.maroc-hebdo. press.ma/MHInternet/Archives_573/html_573/bush.html> .

(٤٥) وفي هذا الإطار صرح الرئيس بوش بتاريخ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣: «ستتخذ الولايات المتحدة الأمريكية عدة تدابير هامة لتعزيز علاقاتها مع المغرب، خاصة التدابير المرتبطة بتنمية التعاون الاقتصادي والعسكري، وكذلك في مجال محاربة الإرهاب، واعتبار المغرب حليفاً على المدى الطويل».

(٤٦) Zoubir, «La Politique étrangère américaine au Maghreb: constances et adaptations».

(٤٧) «Plus de cent congressmen américains pour l'autonomie au Sahara sous Souveraineté marocaine», 5 janvier 2006, <http://www.marocainsdumonde.gov.ma/detail.asp?id = 598> .

٢٠٠٥ فأجبروه على إطلاق سراح ٤٠٤ من الأسرى المغاربة^(٤٨). كما تلقى المغرب الدعم الأمريكي من خلال المدير التنفيذي للمركز الأمريكي المغربي للشؤون السياسية في واشنطن روبرت هول: «إن مبادرة المغرب بتقديم مشروع الحكم الذاتي تشكل مبادرة سياسية شجاعة»^(٤٩). فالتأييد الأمريكي لهذه المبادرة جاء على لسان المندوب الأمريكي السابق جون بولتون خلال اجتماع مجلس الأمن في نيسان/أبريل ٢٠٠٦: «على المغرب تقديم تفاصيل حول مشروعه للحكم الذاتي»^(٥٠)، وهذا هو الدور الذي سيقوم به رئيس المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية عندما سيحل في واشنطن، مع العلم أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تعترف بالبوليساريو كممثل وحيد «للشعب الصحراوي»، وهذا يعني في اللغة الدبلوماسية أن الانفصاليين ليسوا الصوت الوحيد للشعب الصحراوي بالنسبة للأمريكيين، وأن المجلس الاستشاري الملكي للشؤون الصحراوية هو الناطق الرسمي للشعب الصحراوي. فعندما طلبت الولايات المتحدة الأمريكية من المغرب تقديم مشروعه للحكم الذاتي في أقرب الآجال، تم استبعاد الحديث عن حق تقرير المصير الذي تناادي به الجزائر وصنيعتها البوليساريو. فالعديد من المراقبين اعتبروا الموقف الأمريكي الجديد اعترافاً ضمنياً بالسيادة المغربية على أقاليمه الجنوبية^(٥١). وهذا ما عبر عنه المستشار القانوني للأمم المتحدة هانس كوريل «بأن المغرب له الحق القانوني في إجراء عمليات التنقيب عن النفط في صحرائه». ومن بين الشركات البترولية الموقعة مع المغرب، نجد شركة كيرماك جي الأمريكية التي تقوم بالأبحاث الجيولوجية الاستكشافية في إقليم بوجدور في الصحراء المغربية^(٥٢).

إذاً أكدت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس بوش على قبول المبادرة المغربية لمشروع الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية، وهذا مابلوره مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة بدعمهما هذه المبادرة^(٥٣)؛ كما امتنعت أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة

(٤٨) Khadija Mohsen-Finan, «La Sahara occidental à la recherche de l'improbable Solution,» dans: *Afrique du Nord: Stabilité et instabilité au XXI^{ème} siècle* (Paris: Fondation pour la Recherche Stratégique, 2006), p. 17.

(٤٩) Jennifer Joan Lee, «Morocco Offers Autonomy in Western Sahara Briefings,» *Washington Times*, (٤٩) 8/2/2006.

(٥٠) «Le Président du Maroc à Washington,» 6 août 2006, < <http://www.saharamarocain.net> >.

(٥١) Lamine Belarbi, «USA-SAHARA: Virage diplomatique,» *La Gazette du Maroc* (7 novembre 2006).

(٥٢) «قضية الصحراء وأزمة اتحاد المغرب العربي»، في: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، *التقرير الاستراتيجي العربي*، ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ (القاهرة: المركز، ٢٠٠٣).

(٥٣) الجدير بالإشارة أن الدعم الأممي لمبادرة مشروع الحكم الذاتي في الأقاليم الصحراوية تحت السيادة المغربية جاء بعد تصويت مجلس الأمن بتاريخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ على «تسوية سياسية نهائية» لقضية الصحراء، وتمديد مهمة المينورسو لمدة ستة أشهر. وقد تأتي ذلك نتيجة عدة مؤشرات، العمل الدبلوماسي الذي قام به العاهل المغربي لعواصم الدول الكبرى وخاصة واشنطن؛ ثم المجهودات التي =

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦^(٥٤) عن التصويت أمام اللجنة الرابعة للأمم المتحدة، والجمعية العامة لمصلحة نص جزائري يعارض المشروع المغربي للحكم الذاتي^(٥٥). فهذه التوصية الأممية تؤكد دعم المشروع المغربي للحكم الذاتي في أقاليمه الجنوبية ومن ثم استبعاد الاقتراحات السابقة بصفة نهائية. ويعزز هذا الدعم امتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت لمصلحة المشروع الجزائري المعارض للمشروع المغربي للحكم الذاتي في صحرائه.

ويتبين من المبادرة المغربية للحكم الذاتي في إطار السيادة المغربية والوحدة الترابية للمملكة أنها ترمي إلى إيجاد تسوية سياسية توافقية ونهائية لهذا النزاع المفتعل. وقد أعربت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية ليسلي فيليبس، في أعقاب المباحثات التي أجراها الوفد المغربي مع مسؤولين أمريكيين كبار في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٧^(٥٦)، عن تقدير الولايات المتحدة الأمريكية للخطة التي أطلقتها المغرب، وتثمينها للجهود التي تقوم بها المملكة لإيجاد حل واقعي وقابل للتحقيق لقضية الصحراء. وأوضحت أن نيكولا بورنز، مساعد كاتب الدولة في الشؤون السياسية، التقى وفداً وزارياً رفيع المستوى لمناقشة هذه الجهود بهدف إعداد مقترح ذي مصداقية لتسوية قضية الصحراء. وأضافت المسؤولة الأمريكية أن بورنز دعا الحكومة المغربية إلى استكمال مسلسل الإعداد والمفاوضات كما هو مقرر.

وبناء على ذلك، يندرج المشروع المغربي للحكم الذاتي في أقاليمه الجنوبية في إطار مقارنة استراتيجية لمواجهة المشاكل التي تعرقل تطور منطقتنا. وجاء الموقف الأمريكي في عهد الرئيس بوش وقبله الموقف الفرنسي والموقف الإسباني^(٥٧) دعماً لجهود المغرب بعد التجاوب الإيجابي الذي لاقته البعثة الملكية في باريس ومدير وواشنطن حول تفسير المبادرة المغربية لمشروع الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية للمملكة، والهادفة إلى إيجاد حل نهائي لهذا النزاع الإقليمي في إطار الأمم المتحدة ■

= دعمتها البعثات الدبلوماسية الدائمة في العواصم العالمية داخل الأمم المتحدة؛ ناهيك عن دعم القوى السياسية المغربية (برلمان، أحزاب سياسية، مجتمع مدني) والوجود المميز للمغرب في مختلف المؤتمرات الجهوية والدولية؛ وأخيراً المصداقية التي حصل عليها المغرب في عدة دول نتيجة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. في هذا الإطار، انظر: < http://www.saharamarocain.net > 8/1/2007.

(٥٤) يتعلق الأمر بالدول العربية، وأغلب الدول الأفريقية، والقوى الكبرى: الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، الصين، إسبانيا، البرتغال، بلجيكا، النمسا، الهند، التشيك... في هذا الإطار، انظر: «Après un vote à l'ONU transformé en désastre pour Alger: Le Projet d'autonomie au Sahara reçoit le soutien de la communauté internationale.» *Le Matin*, 15/12/2006, < http://www.lematin.ma > .

(٥٥) «Présentation en avril prochain du projet d'autonomie.» *Le Matin*, 2/2/2007.

(٥٦) وكالة المغرب العربي للأنباء، ٢٠٠٧/٢/١٤، < http://www.map.ma > .

(٥٧) وكالة المغرب العربي للأنباء، ٢٠٠٧/٢/١٥.